جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

المجلد 20، العدد 4
جمادى الثاني 1445هـ / ديسمبر 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-7166

https//:doi.org/10.36394/jsis.v20.i4.10

موسوعة الأحاديث الصحيحة المسماة

بـ: "الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل" للأعظمي (دراسة وصفية نقدية)

محمد يوسف أبو طلحة[1]

تاريخ الاستلام: 26-05-2021 **تاريخ القبول: 03-03-2022**

ملخص البحث:

هذا البحث دراسة وصفية نقدية لأكبر موسوعة للأحاديث الصحيحة المسماة بـ(الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل) للعلامة المحدث الأستاذ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ت 1441هـ)، ومؤلفها ممن اختاره الله لخدمة دينه؛ فإنه ولد وشب في أسرة هندوسية، حتى شرح الله صدره للإسلام وهو في عنفوان شبابه، فأسلم، ودرس الإسلام، حتى برع في الحديث والأديان، وعُد من كبار محدثي عصره.

وله مؤلفات قيمة في علم الحديث والأديان، تاجها هذه الموسوعة العظيمة، ألفها استجابة لسؤال كثير من الناس من فئات مختلفة عن كتاب جامع يحوي الأحاديث الصحيحة. ورتبها على الكتب والأبواب، وذكر في كل باب ما ثبت عنده من الأحاديث مع التخريج ودراسة الأسانيد، وقد تجاوزت الأحاديث الصحيحة والحسنة فيها ستة عشر ألف حديث مع التكرار، وإضافة إلى ذلك، ذكر في التخريج الأحاديث الضعيفة المشهورة لبيان حالها.

وعني هذا البحث بإبراز منهج المؤلف في إعداد هذه الموسوعة، واستقصاء الأحاديث الصحيحة، والمنهج التطبيقي لتخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد، وذكر بعض المآخذ على هذه الموسوعة، وبيان الرأي المتزن تجاهها.

الكلمات الدالة: الأعظمي، المحدّثون، موسوعة الأحاديث الصحيحة، الجامع الكامل.

(1) كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية – الجامعة المحمدية المنصورة (ماليغاون - الهند)

mdyusuftalha@gmail.com

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. أما بعد:

فإن الله تعالى هو المنفرد بالخلق والاختيار من المخلوقات، يخلق ما يشاء ويختار، ويصطفي من يشاء من خلقه لما يشاء. وإذا تأملت أحوال هذا الخلق رأيت هذا الاختيار دالا على ربوبيته، ووحدانيته، وكمال حكمته وعلمه وقدرته.[1]

ومن هذا الاختيار أنه اختار لخدمة دينه رجلا ولد ونشأ وشب في أسرة هندوسية، حتى شرح الله صدره للإسلام وهو في عنفوان شبابه، فأسلم، ودرس الإسلام في جامعات الهند والحجاز ومصر، حتى برع في علوم الحديث والأديان، وعُد من كبار محدثي عصره. وتشرف بتدريس الحديث وعلومه قرابة ربع قرن في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وفي المسجد النبوي قرابة سبع سنين في آخر عمره، وألف مؤلفات قيمة نافعة في علوم الحديث، والأديان، وعرض دعوة القرآن، أعظمها قدرا وأجلها نفعا موسوعة الأحاديث الصحيحة والحسنة المسماة بـ:"الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل"، والتي تجاوزت أحاديثها الصحيحة والحسنة ستة عشر ألف حديث مع التكرار

يعرف هذا الرجل الفاضل النبيل في العالم الإسلامي بالأستاذ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

ومن حقه علينا أن نسعى في إبراز سيرته وجهوده وفق منهج علمي تأسيا بالعلماء الذين ألفوا في تراجم المحدثين ومناهجهم، ومن ثم أحببت أن أقوم بكتابة بحث بعنوان:

" موسوعة الأحاديث الصحيحة المسماة بـ(بالجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل) للأعظمي

دراسة وصفية نقدية"

أهمية الدراسة

- إنها دراسة وصفية نقدية لأكبر موسوعة معاصرة للأحاديث الصحيحة على حد علمي؛ إذ تجاوزت الأحاديث الصحيحة والحسنة فيه ستة عشر ألف حديث مع التكرار، بالإضافة إلى الأحاديث الضعيفة المشهورة المذكورة في التخريج لبيان حالها، وهي مرصعة بالتخريج ودراسة الأسانيد، ومرتبة على الأبواب الفقهية، وكان مؤلفها يسميها "مشروع العمر".

(1) انظر: محمد بن أبي بكر ابن القيم، «زاد المعاد». تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط29، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ)،ج:1، ص: 40-43.

- إنها تبين المنهج التطبيقي للتمييز بين صحيح الحديث وسقيمه، وهو الهدف المنشود بدراسة علوم الحديث.
- إنها تبرز مكانة العلامة الأعظمي بين العلماء المعاصرين المتخصصين في الحديث بإبراز جهوده في هذه الموسوعة وفق منهج علمي.

أهداف الدراسة

- إبراز منهج الأعظمي في استقصاء الأحاديث الصحيحة وإعداد هذه الموسوعة إعانةً للقارئ والباحث في الاستفادة منها.
- إبراز المنهج التطبيقي لتخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد.
- بيان الرأي المتزن تجاه هذه الموسوعة بين الغلو والجفاء.

مشكلة الدراسة

1. ما رأي المؤلف في إمكان حصر السنة الصحيحة في مكان واحد؟ وهل يمكن ذلك على وجه القطع؟
2. كم يبلغ عدد المتون الصحيحة؟ وهل هي محصورة في الأمهات الحديثية؟ وما المقدار الموجود خارج هذه الكتب؟
3. ما طريقة المؤلف في استقصاء الأحاديث الصحيحة والحسنة؟
4. ما منهجه في التخريج والحكم على الأسانيد؟
5. ما أهم المآخذ على المؤلف في هذا الكتاب؟ وما الرأي المتزن تجاهه؟

الدراسات السابقة

لم أقف على كتابات حول هذا الموضوع إلا كلمات يسيرة كُتبت عند وفاة المؤلف.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة وتسعة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة ففيها إشارة إلى مكانة المؤلف، وأهمية الدراسة، وأهدافها، ومشكلتها، وخطة البحث، والمنهج الذي سلكته

وأما المباحث التسعة فكالآتي:

المبحث الأول: ترجمة وجيزة للمؤلف.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب، وسبب تأليفه.

المبحث الثالث: عدد المتون الصحيحة المجردة وإمكان حصرها على رأي المؤلف.

المبحث الرابع: منهج المؤلف فيه.

المبحث الخامس: بعض المآخذ عليه

المبحث السادس: اعتراف المؤلف بوجود الاختلاف في الحكم على الأحاديث اليسيرة، وبالخطأ والنسيان

المبحث السابع: مدة العمل في هذا الكتاب، وذكر الباحثين المساعدين.

المبحث الثامن: مؤلفاته المستلة والمختصرة من الجامع الكامل.

المبحث التاسع: طبعاته

وأما الخاتمة ففي ذكر بعض الأمور التي ظهرت خلال البحث.

منهج البحث

سلكت فيه منهجا أجمله فيما يلي:

1. سلكت المسلك الوصفي النقدي في دراسة الكتاب.
2. فصلت القول في بيان منهجه مستفيدا من كلام المؤلف؛ إذ بمعرفته تسهل الاستفادة من الكتاب.
3. وثقت المعلومات من مصادرها الأصيلة.
4. لم أوثق بعض المعلومات بالمصادر؛ لأني أعرفها شخصيا؛ فإني تتلمذت على المؤلف في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية، وعشت معه في مكتبته أكثر من أربع سنين.

أسأل الله أن يتقبل جهوده، ويسكنه فسيح جناته.

المبحث الأول: ترجمة وجيزة للمؤلف

اسمه: سماه أبوه: "بانكي رام"، وسُمي بعد ما أسلم: بـ"إمام الدين"، وكان الهندوس يتابعونه، ويضايقونه، فلما اشتهر بهذا الاسم غيّر اسمه إلى: "محمد ضياء الرحمن"، على طريقة التسمية المركبة التي جرت بها عادة المسلمين الهنود بإضافة ضميمة: محمد، أو أحمد، وما شابههما قبل الاسم أو بعده، وكان يكتب اسم والده "عبد الله" -مع أن اسمه كان ذا طابع هندوسي- متأولا بأنه عبد من عباد الله؛ إذ لو كَتب اسمه الحقيقي لكان من المستبعد بل من المستحيل الحصول على الوثائق الرسمية الهندية.

وأما "الأعظمي" فهي نسبة إلى مديرية "أعظم كره" بولاية أترابرديش الهندية، وهي مديرية تتبعها عدة مدن وقرى، وأنجبت كبار العلماء والدعاة.

وبهذا الاسم المركب حصل على الجنسية السعودية. ولما صدر التعميم من قبل وزارة الداخلية السعودية بتعديل الأسماء المركبة عدل اسمه هكذا: "محمد بن عبد الله الأعظمي"

مولده: ولد في مدينة بلريا غنج التابعة لمديرية أعظم كره عام 1362هـ الموافق 1943م في أسرة هندوسية.[1]

طلبه للعلم: درس في المدارس الابتدائية الحكومية، ثم التحق بكلية شبلي بأعظم كره، وهناك شرح الله صدره للإسلام، فأسلم، فبدأت المحن، ففر بدينه إلى أن وصل إلى جامعة دار السلام بعمر آباد، ودرس فيها ست سنين،[2] وحصل منها على شهادة الفضيلة عام 1386هـ، ثم التحق بالجامعة الإسلامية بالمدينة، وحصل على شهادة البكالوريوس من كلية الشريعة عام 1390هـ. ثم التحق بالدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، وحصل منها على شهادة الماجستير عام 1393هـ. ثم التحق بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، وحصل منها على شهادة الدكتوراه عام 1397هـ.[3]

تدريسه بالجامعة الإسلامية: عين أستاذا مساعدا بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية عام 1399هـ، وتمت ترقيته إلى درجة أستاذ مشارك عام 1406هـ. ثم إلى درجة

(1) انظر: محمد يوسف حافظ أبو طلحة، «نبذة عن الأستاذ الدكتور محمد ضياءالرحمن الأعظمي». (نشرة رقمية، 1442هـ)،ص:.4.

(2) انظر: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، «من ظلمات الوثنية إلى ضياء الإسلام». مجلة الجامعة الإسلامية 5، (1389هـ)،ص:116 -122.

(3) انظر: محمد يوسف، «نبذة عن الأعظمي»،ص:4-5.

أستاذ عام 1411هـ، وتقاعد عام 1422هـ.[1] فقام بالتدريس فيها نحو ربع قرن، وتتلمذ عليه خلال هذه الفترة عدد لا يحصى من أبناء العالم الإسلامي

تدريسه بالمسجد النبوي: صدر القرار بتعيينه مدرسا بالمسجد النبوي في 22/صفر 1435هـ. وأول درس ألقاه في 13/ربيع الأول 1435هـ. وتشرف بتدريس عدة كتب فيه قرابة سبع سنين. وبقي له هذا الشرف إلى أن وافاه الأجل المحتوم.[2]

مناصبه: تولى عدة مناصب إدارية، من أهمها:

- مدير مكتب الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.
- مدير البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- عضو مجلس الجامعة الإسلامية.
- عميد كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية.[3]

إنتاجه العلمي: له ثمانية مؤلفات أصيلة في علم الحديث والأديان باللغة العربية، وهي:

1. أبو هريرة ﷺ في ضوء مروياته.[4]
2. التمسك بالسنة في العقائد والأحكام.
3. الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل.
4. دراسات في الجرح والتعديل.
5. دراسات في اليهودية والمسيحية وأديان الهند والبشارات في كتب الهندوس.[5]

(1) انظر: المرجع نفسه، ص:5.

(2) دروسه متاحة على بوابة الحرمين الشريفين.

(3) انظر: محمد يوسف، «نبذة عن الأعظمي»،ص:5.

(4) أعد الأعظمي رسالة الماجستير بعنوان: "أبو هريرة في ضوء مروياته بشواهدها وحال انفرادها" تحت إشراف الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في العام الدراسي 1392-1393هـ. وبلغت صفحاتها نحو سبعمائة صفحة. ثم نشر نموذجا منها باسم: "أبو هريرة ﷺ في ضوء مروياته، دراسة مقارنة في مائة حديث من مروياته" في عام 1399هـ. ثم نشره باسم "الصحابي الجليل أبو هريرة ﷺ في ضوء مروياته". بين فيه منهجية البحث بدراسة عشرة أحاديث من مروياته بمزيد من التنقيح.

(5) نشر المؤلف في عام 1409هـ كتابه: (اليهودية والمسيحية)، ثم واصل التأليف في الأديان، وألف كتابه الآخر

6. شرح سنن أبي داود (دروس محررة ألقاها في المسجد النبوي، وهو ناقص لم يطبع بعد).

7. معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد.

8. المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى للإمام البيهقي.

وله كتابان قيمان باللغة الهندية لعرض دعوة القرآن على الهندوس، وهما:

9. قرآن مجيد كى انسائيكلوبيديا. وكان المؤلف يسميه تعريبا: (القاموس الموضوعي للقرآن الكريم).[1]

10. قرآن كي شيتل جهايه. والترجمة الحرفية للعنوان بالعربية: (الظلال الباردة للقرآن). وكان المؤلف يذكره في مؤلفاته باسم (دعوة القرآن).[2]

وحقق أربعة كتب من كتب التراث، وهي:

11. أقضية رسول الله ﷺ لأبي عبد الله محمد بن فرج المالكي القرطبي المعروف بابن الطلاع (497-404هـ). (دراسة وتحقيق واستدراك).

12. ثلاثة مجالس من أمالي الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى ابن مردويه (323-410هـ) (دراسة وتحقيق).

13. فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور، للعلامة محمد حياة السندي (ت 1163هـ). (دراسة وتحقيق)

14. المدخل إلى السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (384-458هـ). (دراسة وتحقيق)[3]

باسم: (فصول في أديان الهند: الهندوسية والبوذية والجينية والسيخية وعلاقة التصوف بها)، ثم ضم الكتابين مع تصحيحات وإضافات مهمة في الطبعة الثالثة باسم: (دراسات في اليهودية والمسيحية وأديان الهند والبشارات في كتب الهندوس).

(1) انظر: مقدمة المؤلف بالعربية لكتاب (قرآن مجيد كى انسائيكلوبيديا) المطبوع بالهندية، ص:2.

(2) انظر: ملحق إنتاج المؤلف العلمي والدعوي في بداية المنة الكبرى، ج:1، ص:2.
ومن زعم أن ((قرآن كي شيتل جهايه)) و(دعوة القرآن) كتابان مختلفان فقد أبعد النجعة.

(3) حققه الأعظمي على نسخة خطية واحدة ناقصة من أولها، لا تمثل إلا نحو الثلث الأخير من الكتاب. وقد طبع الكتاب كاملا بتحقيق الشيخ محمد عوامة عام 1437هـ، واعتمد في تحقيقه على أصلين خطيين، أحدهما كامل، والثاني ناقص. وهو الذي اعتمد عليه الأعظمي.

فهذه أربعة عشر كتابا، تجاوزت صفحاته خمسة وعشرين ألف صفحة.[1]

ولـه ستة كتـب أخـرى، وهـي مستلة ومختصـرة مـن الجامـع الكامـل، كمـا سـيأتي فـي المبحـث الثامـن، وبهـا يصبـح مجمـوع المؤلفـات والتحقيقـات عشـرين كتابـا.

وفاتـه: توفـي بعـد حيـاة حافلـة بخدمـة السـنة النبويـة خصوصـا وبالعلـوم الإسلاميـة عمومـا ظُهـر يـوم عرفـة عـام 1441هـ بالمدينـة النبويـة عـن عمـر يناهـز تسـعة وسـبعين عامـا، ودفـن بالبقيـع. تغمـده الله بواسـع رحمتـه، وأسـكنه فسـيح جناتـه

المبحث الثاني: موضوع الكتاب، وسبب تأليفه

موضوعـه: هـذا الكتـاب محاولـة لاسـتقصاء الأحاديـث المسـندة المرفوعـة الصحيحـة والحسـنة مـن أمهـات كتـب الحديـث التـي ألفـت إلـى القـرن الخامـس فـي سـفر واحـد مرتبـة علـى الكتـب والأبـواب.[2] وقـد بلـغ عددهـا فـي هـذا الكتـاب نحـو سـتة عشـر ألـف حديـث مـع التكـرار.[3]

فالمراسـيل والموقوفـات البحتـة والأحاديـث المسـندة التـي لا يصـح إسـنادها ليسـت علـى شـرط الكتـاب

سـبب تأليفـه: مـن أهـم الأسـباب التـي أدت إلـى تأليفـه هـو سـؤال كثيـر مـن النـاس مـن فئـات مختلفـة عـن كتـاب جامـع يحـوي الأحاديـث الصحيحـة.[4]

المبحـث الثالـث: عـدد المتـون الصحيحـة المجـردة وإمـكان حصرهـا علـى رأي المؤلـف

قـال المؤلـف: "إن السـنة الصحيحـة كلهـا محفوظـة بحفـظ اللَّه تعالـى لهـا، ثـم بجهـود علمـاء الحديـث الأتقيـاء الصالحيـن، ولكنهـا لـم تكـن مجتمعـة عنـد شـخص واحـد، وإنمـا كانـت مفرقـة عنـد أفـراد الأمـة، كمـا قـال بـه كثيـر مـن أهـل العلـم".[5]

(1) لم تحسب في هذه الإحصائية صفحات الكتب المستلة والمختصرة من الجامع الكامل، كما لم تحسب من مؤلفاته عن أبي هريرة إلا أصل الرسالة.

(2) انظر: الأعظمي، «الصحابي الجليل أبو هريرة في ضوء مروياته»،ص:118؛ و«الجامع الكامل»، (ط1، الرياض: دار السلام، 1437هـ)،ج:1، ص:49.

(3) بلغ عددها حسب الطبعة الثانية المرقمة (16546) حديثا مع التكرار، لكن فات ترقيم بعض الأحاديث في هذه الطبعة أيضا، فيصعب الجزم بالعدد الدقيق.

(4) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:1، ص:48-49. وذكرَ مؤلفه ج:1، ص:54-58، سبعة أسباب أخرى.

(5) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:1، ص:49.

ويرى المؤلف أنه يمكن حصرها في مكان واحد بعد ظهور دواوين الحديث وإن كان فيه مشقة بالغة لا يقدرها إلا الله ثم الراسخون في هذا العلم.[1]

قلت: لعله -رحمه الله- يقصد الحصر على وجه التقريب. وأما على وجه القطع والتحديد فلا؛ إذ يختلف اجتهاد النقاد في الحكم على بعض الأحاديث، وقد يشذ عن الإنسان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل تحت وسعه

ويرى أن المتون الصحيحة المجردة الصافية تبلغ من اثني عشر ألف حديث إلى خمسة عشر ألف حديث تقريبا:

- ثلاثة آلاف وخمس مائة وأربعة وسبعون (3574) حديثا في الصحيحين.
- وما بين ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف تصفو من زوائد السنن الأربعة ومسند أحمد على الصحيحين.
- ونحو ألفين خارج الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد.

وقال: "ويمكن أن أقول في ضوء خبرة امتدت نحو أربعة عقود أنه لا يوجد من الحديث الصحيح والحسن فيما زاد على الكتب الستة ومسند أحمد وموطأ مالك إلا القليل، ما أظنه يتجاوز ألفي حديث".اهـ.[2]

وقال: "والعدد الصحيح لا يمكن تحديده إلا بعد تجريد الجامع الكامل وحذف المكررات".[3]

المبحث الرابع: منهج المؤلف فيه

يتم بيان منهجه في ثلاثة أمور: الأول: في استقصاء الأحاديث الصحيحة والحسنة. والثاني: في انتقاء مادة الكتاب وترتيبها. والثالث: في التخريج والحكم على الأسانيد

فأما المنهج الذي سار عليه في استقصاء الأحاديث الصحيحة والحسنة فهو يتمثل في أربع مراحل، قال[4] ما ملخصه:

(1) المرجع نفسه،ج:1، ص:63.
(2) المرجع نفسه،ج:1، ص:51-52.
(3) المرجع نفسه،ج:1، ص:53.
(4) المرجع نفسه،ج:1، ص:60-63.

1. جعلت الكتب الثلاثة (الموطأ برواية يحيى الليثي، والصحيحين) في مرتبة واحدة، فإذا كان الحديث فيها جميعا أو في بعضها خرجته في الجامع.

وأطلقت لفظ "متفق عليه" على ما أخرجه الشيخان ولو بجزء من الحديث إذا رواه صحابي واحد. وأضفتُ إليهما مالكا -إنْ كان الحديث في الموطأ وأخرجاه من طريقه- لعلوّ شأنه

وإذا انفرد أحد الشيخين بحديث. قلت: صحيح: أخرجه البخاري أو مسلم؛ فإن قولي: "صحيح" دليلُه إخراج البخاري أو مسلم له، وليس ذلك حكما مستقلا مني

ولم أخرج من صحيح البخاري المعلقات، ولكن إذا وجدتها موصولة وصحّ إسنادها خرّجتها.[1] وكذلك لم أخرج من الموطأ البلاغات والمراسيل، وإنما اقتصرتُ على المرفوعات المتصلة البالغ عددها ستمائة حديث، والصحيح منها دخل في الجامع الكامل.

واعتنيتُ بذكر الزيادات التي في السنن على الصحيحين إن كانت صحيحة، وتفيد حكما زائدا، أو توضّح غامضا بقدر الإمكان.[2]

2. ثم توجهت إلى السنن الأربعة، فما زاد في هذه السنن على الكتب الثلاثة (الصحيحين والموطأ) وهو صحيح أو حسن خرجته في الجامع.

3. ثم تتبعت ما زاد على الكتب السبعة من الأحاديث الصحيحة والحسنة من "مجمع الزوائد" للحافظ الهيثمي، و"المطالب العالية" للحافظ ابن حجر.[3] ... فما وجدت في هذين الكتابين من الأحاديث الزائدة على الكتب السبعة وهي صحيحة أو حسنة خرجتها في الجامع.

4. ثم خرجت الأحاديث الزائدة على الكتب السابقة (وهي الموطأ، والكتب الستة، ومجمع الزوائد، والمطالب العالية) في دواوين الأحاديث الأخرى مثل مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، وسنن الدارمي، والمنتقى لابن الجارود،

(1) انظر مثلا: المرجع نفسه، ج:4، ص:19.

(2) انظر مثلا: المرجع نفسه،ج:1، ص:572، ج 2، ص:192.

(3) مجمع الزوائد جامع لما زاد على الكتب الستة من ثلاثة مسانيد: مسند الإمام أحمد ومسند البزار ومسند أبي يعلى، ومعاجم الطبراني الثلاثة، كما بين مؤلفه الهيثمي في مقدمة كتابه مجمع الزوائد (1/133-134). والمطالب العالية جامعٌ لما زاد على الكتب الستة ومسند أحمد من مسانيد: الطيالسي، والحميدي، وابن أبي عمر العدني، ومسدد، وأحمد بن منيع، وأبي بكر ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأضاف إليها مؤلفه ما فات الهيثمي من زوائد مسند أبي يعلى أيضًا لكونه اقتصر على الرواية المختصرة، كما أضاف إليها زوائد ما وجده من مسند إسحاق بن راهويه، وهو قدر النصف منه، كما بين المؤلف في مقدمة كتابه المطالب العالية (2/20).

وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، وكتب الطحاوي، والدارقطني، ومستدرك الحاكم، وكتب البيهقي، والكتب المسندة المفردة في أبواب معينة مثل كتب التفسير والعقيدة والزهد والدعاء والأخلاق وغيرها من الكتب المسندة.

هذا ما يختصُّ باستيعاب مادة الكتاب.

وأعتقد أن الزوائد على هذه الكتب من الأجزاء والأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات الغالب عليها النكارة والشذوذ والوضع؛ لأن المقبول منها قد دخل في دواوين الإسلام المشهورة.[1] أقول هذا عن خبرة ودراية بحمد الله وتوفيقه".اهـ ملخصا

وأما المنهج الذي اتبعه في انتقاء مادة الكتاب وترتيبها فكالآتي:

أ. **بداية الكتاب**: استهل المؤلف هذه الموسوعة بذكر بعض الأمور تحت العناوين التالية: عرضُ المؤلف، ذكرُ بعض المؤلفات العلمية والدعوية للمؤلف، وثبت المؤلف (أسانيده إلى كتب الحديث والحديث المسلسل بالأولية والمد النبوي)، كل ذلك في ثلاث وعشرين صفحة.

ثم عنون بعد ذلك: **"مقدمة الجامع الكامل"**، استغرقت ثمان وسبعين صفحة، ذكر فيها كثيرا من الأمور المهمة، من أهمها مكانة السنة، وكتابتها عبر القرون، وحفظ الله لها، وذكرَ الأئمة الذين قاموا بتجريد الأحاديث الصحيحة، وعدد متون الأحاديث وأسانيدها ورواتها في دواوين السنة، وعدد متون الأحاديث الصحيحة ومظانها، وأسباب تأليف الجامع الكامل، ومنهج جمع الأحاديث فيه، والفوائد المهمة وقواعد التخريج التطبيقية التي اشتمل عليها هذا الجامع، وقد بلغ عددها ثمان وخمسين فائدة، وختم هذه المقدمة بفكرة موسوعة رواة الحديث، وبيان عظم المسؤولية في تصحيح الحديث وتضعيفه.

ب. رتب كتابه على الكتب والأبواب مبتدئا بكتاب الوحي ومختتما بكتاب صفة الجنة والنار، وهو الكتاب السابع والستون في الجامع.

ج. إذا كان الكتاب تندرج تحته أبواب قليلة رتبه على الأبواب فقط، مثل كتاب الوحي.

---

(1) نص على نحو هذا المعنى غير واحد، منهم ابن الجوزي في الموضوعات (141/1)، وابن تيمية في التوسل والوسيلة (ص 173)، والزيلعي في نصب الراية (355/1)، وابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص 48)، وابن رجب في شرح علل الترمذي (624/2).

وحكم الألباني في إرواء الغليل (113-4/112 رقم956) على حديث (صوم يوم التروية كفارة سنة)–عند ما لم يقف على سنده – بأن الحديث موضوع لكونه خارجا عن المسانيد والكتب المشهورة، أو ضعيف على أحسن الأحوال، ثم وقف على إسناده عند الديلمي، فإذا فيه راو متهم، فحينئذ أكد حكمه بأنه موضوع. (وانظر مثالا آخر في سلسلة الأحاديث الضعيفة 12/333 رقم 5647).

وإذا كان الكتاب تندرج تحته أبواب كثيرة فرتبه على عدة "جموع أبواب"، فمثلا رتب كتاب الإيمان على اثني عشر جموعا، مثل جموع أبواب خصال الإيمان، وجموع أبواب الإيمان بالله، وما إلى ذلك.

د. اهتم بذكر الآيات القرآنية في أول الباب إن كانت لها علاقة به.[1]

ه. ذكر في كل باب ما صح عنده من الأحاديث، وقد تجاوزت الأحاديث الصحيحة والحسنة ستة عشر ألف حديث مع التكرار. وذكر الأحاديث التي فيها ضعف يسير إن كانت لها أصول صحيحة. كما ذكر تحت الباب بعض الأحاديث التي لا يصح إسناده إن كان معناه صحيحا.[2]

و. ذكر في التخريج الأحاديث الضعيفة المشهورة -بل أحاديث المتهمين والمتروكين- لبيان حالها، كما ذكر بعض الأحاديث التي ظاهرها السلامة لبيان علتها.[3] وكذلك الأحاديث التي لها شواهد كثيرة وليس لها أصول ثابتة، والأحاديث الضعيفة التي لا ترتقي إلى درجة الحسن بالمتابعات، فذكر بعض هذه الأحاديث في التخريج لبيان حالها.[4]

ز. حاول أن يستقصي أحاديث الباب في مكان، واكتفى ببعضها في أماكن أخرى اختصارا، وربما أحال على الباب الذي استقصى فيه.[5]

ح. إذا كان الحديث الواحد يشتمل على أكثر من مسألة خرجه في أكثر من موضع،[6] إلا أنه لا يكرر الحديث الواحد في كل باب يناسبه؛ لأنه قد يشتمل على عشرات المسائل، وتكراره في كل مسألة يزيد ضخامة الكتاب. فإن لم يذكر حديثا في باب، فلا يعني ذلك عدم تخريجه، فعلى القارئ الاجتهاد في البحث عن الحديثِ المطلوب في الأبواب المناسبة.[7]

ط. اختصر الحديث الطويل أحيانا ليُفهم منه فقه الباب، إن كان ذكرَه في موضع آخر

(1) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:1، ص:64. وينظر المثال فيه:ج:1،ص:283.

(2) المرجع نفسه،ج:1، ص:68. وينظر المثال فيه:ج:1،ص:688،ج:3،ص:272،ج: 9،ص:457.

(3) المرجع نفسه،ج:1، ص:96. . وينظر المثال فيه:ج:2،ص:101،ج:4،ص:253.

(4) المرجع نفسه،ج:1، ص:68-69، 94. وينظر المثال فيه:ج:2،ص:141، و265.

(5) المرجع نفسه،ج:1، ص:93. وينظر المثال فيه:ج:9،ص:209.

(6) ينظر المثال في المرجع نفسه،ج:9، ص:209، و380، و406.

(7) المرجع نفسه،ج:1، ص:92.

بطوله.[1]

ي. شرح الكلمات الغريبة أحيانا، وكان جل اعتماده فيه على كلام الخطابي، وابن الأثير في النهاية، والنووي في شرح مسلم، وابن حجر في فتح الباري، والسندي في حاشية مسند أحمد.[2]

ك. اهتم برفع الإشكال بين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وبالتوفيق بين الأحاديث الصحيحة المتعارضة في الظاهر.[3]

ل. ترجم لبعض الصحابة إذا كان غير معروف أو من المقلين.[4]

م. لم يتطرق لشرح الحديث والمسائل الفقهية إلا قليلا عند الحاجة؛ لأن ذلك ليس من مقاصد تأليف هذا الكتاب.[5]

وأما المنهج الذي سلكه في تخريج الأحاديث والتعامل مع الرواة والحكم على الأسانيد فأذكر أهمها مستفيدا من كلامه ملخصا:

1. لم يتعرض للكلام على أحاديث الصحيحين، وكذلك الأحاديث الصحيحة الثابتة عند أئمة الفن.[6] قال ما ملخصه: إذا صحّح الحديثَ الأئمةُ الأولون المعتبرون الذين هم القدوة في هذا الفن فلا أشتغل في تضعيفه؛ لأن التصحيح يقتضي انتفاء جميع موانع الضعف إلا أن يكون الإمام موصوفا بالتساهل في التصحيح مثل الترمذي وابن حبان والحاكم وغيرهم، فلا بأس بمخالفتهم إذا ظهرت العلة. وأما إذا ضعّفوا الحديث فلا بأس بالاشتغال به لإزالة العلة التي أعلّوا بها.[7]

2. حاول أن يبحث لفظ الحديث الذي يحيله الإمام مسلم على لفظ حديث قبله بقوله: "مثله، أو نحوه" في مصادر أخرى.[8]

(1) المرجع نفسه،ج:1، ص:93. وينظر المثال فيه:ج:9،ص:256-257، و262.

(2) المرجع نفسه،ج:1، ص:99. وينظر المثال فيه:ج:2، ص 619، ج: 1،ص:129، 141، 152، 194.

(3) المرجع نفسه،ج:1، ص:97. وينظر المثال فيه:ج:4،ص:141، و780.

(4) انظر: المرجع نفسه،ج:1، ص:89. وينظر المثال فيه:ج:4،ص:280، ج: 8،ص:655.

(5) المرجع نفسه،ج:1، ص:99. وينظر المثال فيه:ج:2،ص:274، و606.

(6) المرجع نفسه،ج:1، ص:95.

(7) المرجع نفسه،ج:1، ص:69. وينظر المثال فيه:ج:1،ص:195، و545، و 546، ج: 9،ص:29.

(8) المرجع نفسه،ج:1، ص:95. وينظر المثال فيه:ج:12،ص:480.

3. إذا روي الحديث من عدة طرق اختار أصحها، وإذا صح الحديث بشروطه المعتبرة ولو ببعض الطرق لم يلتزم بذكر جميع طرقه، كما هو منهج أصحاب الصحاح.[1]

4. خرج الحديث معتنيا بملتقى الإسناد إلا إذا كان هناك داعية تستدعي ذكر الرواة الذين هم قبل الملتقى كبيان الاختلاف في الرفع والوقف، أو الوصل والإرسال، أو الاختلاف في ألفاظ الحديث، وما إلى ذلك.[2]

5. تجنب حشد المصادر في عزو الحديث بدون فائدة حديثية، بل انتقى منها الأمهات المشهورة المعتمدة فقط.[3]

6. لم يُطل في تخريج الأحاديث وبيان عللها، بل اكتفى بما يؤدي المطلوب على منهج أصحاب الصحاح؛ فإن الكتاب كتاب جامع للأحاديث الصحيحة والحسنة، وليس كتاب علل وتخريج.[4]

7. إذا توفرت في الإسناد شروط الصحة فاكتفى بقوله: "إسناده صحيح"، ولم يترجم لرجال الإسناد إلا إذا اختلفوا فيه،[5] كما لم يلتزم أن يقول: رجاله ثقات، أو رجاله رجال الصحيح؛ لأن من لوازم الحكم بالصحة أن يكون رجاله ثقات؛ فإنه الشرط الأول لصحّة الحديث.[6]

وإذا قال أحيانا: "رجاله رجال الصحيح" فالمقصود به الرجال الذين دون الصحابي. وأما الصحابي فقد يكون ممن أخرج له البخاري ومسلم أو أحدهما، وقد لا يكون منهم، إلا أنه لا حاجة إلى الاستثناء؛ لأنهم كلهم عدول.[7]

8. إذا قال: "إسناده صحيح"، وتعدّدَتْ مخارجُه، فليس معناه أن إسناد كل مخرج من المخارج صحيح لذاته، وإنما المقصودُ منه صحة الإسناد من الملتقى، وإن كان في بعض رجال الإسناد ممن دون الملتقى مقال، فإن متابعة بعضهم لبعض يجبره إلا

(1) المرجع نفسه،ج:1، ص:64-65، 96. وينظر المثال فيه:ج:1،ص:194.

(2) المرجع نفسه،ج:1، ص:67. وينظر المثال فيه:ج:3،ص:219،و308.

(3) المرجع نفسه،ج:1، ص:65، 61.

(4) المرجع نفسه،ج:1، ص:64-65.

(5) المرجع نفسه،ج:1، ص:98. وينظر المثال فيه:ج:2،ص:221،و402.

(6) المرجع نفسه،ج:1، ص:68.

(7) المرجع نفسه،ج:1، ص:89. وينظر المثال فيه:ج:3،ص:156،و489.

أن يكون في الإسناد متروك أو متهمٌ أو كذّابٌ فهذا لا بد من بيانه.[1]

9. إذا حكم على الإسناد بأنه حسن التزم بذكر الراوي الذي نزل عن رتبة الثقة، ومن أجله صار الإسناد حسنا.[2]

10. نقل أقوال الأئمة في التصحيح والتضعيف –على قدر الإمكان- إلى زمن الحافظ ابن حجر، ولم يتطرق إلى أقوال من بعده لمصالح ظهرت له، منها خوف التطويل،[3] وتجنب الرد والمناقشة في حال المخالفة.[4]

11. لم يحكم استقلالا على حديث بأنه صحيح على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما بحجة أن رجال الإسناد رجال الصحيحين؛ إذ لا يلزم منه صحته على شرطهما لوجود علة خفية، فالسند الواحد قد يُحكم له بالصحة إذا كان سالما من الشذوذ والنكارة، ويُحكم عليه بالضعف عند وجود العلة، ولأن الشيخين لم يذكرا شرطهما في كتابيهما، وإنما بينه بعض أهل العلم اجتهادا منهم.[5] نعم، نقل مثل هذا الحكم عن الحاكم وغيره.[6]

12. التزم -بعد ذكر حكمه على الحديث- بذكر حكم الإمام الحاكم على الإسناد مع تساهله، والتعقيب عليه عند اللزوم إلا أنه لم يلتزم بالردّ عليه إذا صحّح الإسناد وهو حسن؛ لأن الحاكم لا يفرّق بين الصحيح والحسن، كما لم يلتزم بالتعقيب على الحاكم في قوله: "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما"، إذا لم يكن بعض رواته من رجال الصحيحين؛ لأنه لم يستقر رأيه على أن مراد الحاكم أعيان رجال الشيخين، أو أمثالهم في الوصف؛ فإن أهل العلم اختلفوا فيه على قولين،[7] وإنما

(1) المرجع نفسه،ج:1، ص:68.

(2) المرجع نفسه،ج:1، ص: 98.

(3) المرجع نفسه،ج:1، ص:92.

(4) ينظر: "چند وضاحتين"، وهو البيان الذي كتبه الأعظمي بالأردية في 23/شوال 1441هـ قبل وفاته بخمس وأربعين يوما، بعد ما اعترض عليه بعض علماء الهند بعدم ذكره أحكام الألباني.

(5) انظر: أبو الفضل ابن طاهر المقدسي. «شروط الأئمة الستة». اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة. (ط1، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1417هـ)، ص:85؛ وطارق بن عوض الله. «شرح لغة المحدث». (ط1، الجيزة: مكتبة ابن تيمية، 1422هـ)، ص:192-201.

(6) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:1، ص:91،73. وينظر المثال فيه:ج:1،ص:147، ج:4،ص:111.

(7) انظر: ابن حجر العسقلاني، «النكت على كتاب ابن الصلاح». تحقيق: د. ربيع المدخلي. (ط4، الرياض: دار الراية، 1417هـ)،ج:1، ص:320-321؛ ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي، «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي». تحقيق: علي حسين. (د.ط، السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية، 1424هـ)،ج:1، ص:56.

الـذي اهتـم بـه هـو صحـة الإسـناد وضعفـه.[1]

13. إذا ذكـر حكـم الحاكـم أتبعـه بذكـر موافقـة الذهبـي لـه أو تعقبِـه، لكـن تبيـن لـه أثنـاء العمـل فـي هـذا الكتـاب أن الذهبـي لا يوافـق الحاكـم علـى حكمـه، وإنمـا يختصـر حكمـه كمـا يختصـر الإسـناد، وإذا اسـتحضر شـيئا عقبـه،[2] فأعلـن عـن تراجعـه فـي المقدمـة قائـلا: "فإنـي أتراجـع عـن قولـي: "وافقـه الذهبـي" مـن جميـع كتبـي، وإنـي -إن شـاء اللَّه- فـي حالـة إعـادة طبـع هـذه الكتـب أحـذف هـذه العبارة".اهـ.[3]

14. التـزم -بعـد ذكـر حكمـه علـى الحديـث- بذكـر قـول الهيثمـي فـي مجمـع الزوائـد مـع تسـاهله؛[4] فـإن كان قولـه موافقـا لحكمـه فهـو مـن قبيـل الاسـتئناس، وإن كان بينهمـا مخالفـة، فقـد عُـرف وجـهُ المخالفـة فـي بيـان سـبب الحكـم الـذي ذكـره المؤلـف مـن قبـل، فلـم يلتـزم بتعقبـه بعـد نقـل قولـه.

15. اعتبـر فـي توثيـق الـرواة توثيـق الأئمـة المتقدميـن الذيـن كانـوا قبـل نهايـة القـرن الرابـع. وأمـا توثيـق المتأخريـن الذيـن جـاؤوا بعدهـم فـإنْ كان مبنيًّـا علـى كلام مـن سـبقهم فهـو مقبـول، وإلّا فيتوقّـف حتـى يتبيّـن وجـه توثيقهـم.[5]

16. سـلك مسـلك الانتقـاء لمرويـات الـراوي الـذي فيـه كلام يسـير. قـال: "ذكـرت فـي هـذا الجامـع أحاديـث جماعـة مـن الـرواة الذيـن سـبق الـكلام الخفيـف فيهـم مـن بعـض الأئمة، فنظـرتُ فـي أخبـار مـا رووه فـإنْ ظهـر لـي صـدق مـا رووه أدخلتـه فـي الجامـع، وإنْ ظهـر لـي خطأهـم تجنّبـتُ منـه".[6]

17. إذا كان فـي إسـناد الحديـث راو انفـرد بتوثيقـه ابـن حبـان الـذي عـرف بتسـاهله فـي توثيـق المجاهيـل، فمـن وجـد لـه متابعـا جعـل حديثـه حسـنا، ومـن لـم يجـد لـه متابعـا جعـل حديثـه تحـت البـاب؛ إلا أن يكـون الـراوي مـن التابعيـن وروى عنـه جمـعٌ، ولـم يجرحْـه أحـدٌ، ولـم يسـبق فيـه تجهيـل مـن أحـد المتقدميـن، ولـم يكـن فـي حديثـه نـكارة أو شـذوذ، فالظاهـر أنـه عندهـم صالـح، فيُنظـر فـي حديثـه فيُحسّـن حديثـه إنْ كان لحديثـه

(1) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:1، ص:47، 91-92. وينظر المثال فيه:ج:1،ص:245،116, 262.

(2) للدكتور خالد بن منصور الدريس رسالة: "الإيضاح الجلي في نقد مقولة: صححه الحاكم ووافقه الذهبي".

(3) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:1، ص:89-90. وينظر المثال فيه:ج:1،ص:487،ج:5،ص:74.

(4) المرجع نفسه،ج:1، ص:72-73. وينظر المثال فيه:ج:1،ص:131، 275.

(5) المرجع نفسه،ج:1، ص:70. وينظر المثال فيه:ج:1،ص:244،ج:6،ص:153.

(6) المرجع نفسه،ج:1، ص:74. وينظر المثال فيه:ج:6،ص:657،ج:9،ص:478.

أصل ثابت، ولو لم يتابع.[1]

18. حكم بالاتصال على الحديث المعنعن إذا لم يوصف الراوي بالتدليس وثبتت معاصرته لمن روى عنه، وظهر له أن اللقاء ممكن. وهو مذهب الإمام مسلم وغيره. وفي بعض الأحاديث سلك مسلك ابن المديني -الذي يشترط ثبوت اللقيا بينهما ولو مرة واحدة-[2] إذا لم يتبين له خلافه.[3]

19. قبِل روايات المدلسين ولو لم يصرح بالسماع إذا كان من الطبقتين الأولى والثانية عند ابن حجر[4]، وضم إليهم جمعا من المدلسين الذين ذكرهم ابن حجر في الطبقة الثالثة، فقبِل عنعنتهم مثل قتادة إلا في الحالات الآتية:

1. أن ينص أحد الأئمة على أن فلانا دلّس في هذا الحديث.
2. أن يعترف المدلس نفسه بأنه دلّس في هذا الحديث إذا سئل.
3. أن يروي المدلس حديثا يخالف المعروف، فالحمل عليه بأنه دلسه عن بعض الضعفاء.

وأما المدلس الذي يُعرف بأنه لا يبالي عمن يدلس حبًّا لكثرة الحديث مثل محمد بن إسحاق والحسن البصري وغيرهما، فهؤلاء لا بد لهم من التصريح بالسماع. وكذلك من عرف بأنه يكثر التدليس عن الضعفاء والمجاهيل، فهذا لا يقبل حديثه حتى يصرّح بالسماع مثل بقية بن الوليد.

---

(1) انظر: المرجع نفسه،ج:1، ص:69-70. وقارنه بما قاله المؤلف في موضع آخر (87/1): "تقبل رواية من لم يعرف فيه جرح، وروى عنه عدد، وهو الذي يسمى عند المحدثين بالمستور؛ لأنه لو كان فيه جرح لبينه أحد الرواة، بشرط أن لا يكون في حديثه نكارة".اهـ. ولعله كان يحسن أحاديث التابعين بالشروط المذكورة في المتن، وكان يمشّي أحاديث المستورين من غير التابعين بشروطه إذا كان مشهورا بأمر آخر، كالكرم والنجدة ونحوهما. والله أعلم.

وينظر المثال فيه:ج:1،ص:196، و411، و688، و698،ج:3،ص:129.

(2) انظر: ابن رجب الحنبلي، «شرح علل الترمذي». تحقيق: د. همام عبد الرحيم. (ط2، الرياض: مكتبة الرشد، 1421هـ)،ج:2، ص:586-599.

وقد أفرد هذه المسألة بالتأليف غير واحد، منهم ابن رشيد الفهري في كتابه: (السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن)، والدكتور خالد بن منصور الدريس في كتابه: (موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين).

(3) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:1، ص:79. وينظر المثال فيه:ج:3،ص:253،ج:4،ص:697.

(4) لابن حجر رسالة في طبقات المدلسين، سماها: (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، قسم فيها المدلسين على خمس مراتب.

وأما المدلس الذي ضُعِّفَ أيضًا بسبب آخر فلا يقبل حديثه ولو صرّح بالسماع، وهم الذين ذكرهم ابن حجر في الطبقة الخامسة.[1]

20. اعتمد على قول أئمة العلل في إعلال الأحاديث التي أعلوها لمكانتهم في هذا العلم ما لم يظهر له شيء خلاف قولهم.[2]

21. لم يحكم على الحديث بالاضطراب -وإن حكم عليه بذلك بعض من سبقه- إلا إذا وقع الاضطراب على أوجه متساوية في القوة، ولا يمكن الجمع بينها ولا الترجيح.

وبين أن الاختلاف في بعض الصور لا يضر، كالاختلاف في اسم الراوي الثقة أو اسم أبيه، والاختلافِ في تحديد الراوي إذا كان كل واحد منهما ثقة، والاختلافِ في تعيين الصحابي إذا كان الإسناد إليه صحيحا، والاختلافِ على الراوي نفسه بأنه روى مرة عن شخص، ومرة عن شخصين، ومرة عن ثلاثة إذا كان الراوي ثقة صاحب روايات.[3]

22. تجنب تصحيح الأحاديث الشديدة الضعف والمنكرة والموضوعة بالشواهد الصحيحة؛ لأن هذا المنهج لم يكن معروفا عند أوائل النقاد.[4]

23. تجنب ذكر الأحاديث الغريبة؛ لأن عامتها مناكير وموضوعات.[5]

24. بين منهجه في زيادة الثقة أو الصدوق في الإسناد من الرفع والوقف، فقال: "إذا نظرتُ إلى الصناعة الحديثية قلت: الوقف أرجح على الرفع، وإذا نظرتُ إلى فقه الحديث قلت: الرفع أرجح على الوقف، إنْ كان في الأحكام والغيبيات؛ لأن مثل هذا لا يقال بالرأي".اهـ.[6]

وقال أيضا: "إذا اختلف في رفع الحديث ووقفه، وكان الموقوف أقوى إسنادا، والمرفوع دونه إلا أنه صحيح أيضًا لولا هذا الخلاف، ومثله لا يقال بالرأي، فأقدّم المرفوع على الموقوف، وأخرجه في صُلْب الكتاب، وأُشير في التخريج إلى أن من رواه موقوفا أقوى

(1) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:1، ص:74-79. وينظر المثال فيه: ج:1،ص:322، 289، 658،ج:2، ص:281، ج:10،ص:63.

(2) المرجع نفسه،ج:1، ص:85، 96. وينظر المثال فيه:ج:2،ص:74،ج:4،ص:253،ج:9،ص:443.

(3) المرجع نفسه،ج:1، ص:82-85. وينظر المثال فيه:ج:3،ص:120،ج:4،ص:751، ج:9،ص:628، ج:11، ص:687.

(4) المرجع نفسه،ج:1، ص:68. وينظر المثال فيه:ج:7،ص:82، و131، 255-257.

(5) المرجع نفسه،ج:1، ص:95.

(6) المرجع نفسه،ج: 1، ص:79-80. وينظر المثال فيه:ج:3،ص:187.

إسنادا، وهو منهج الإمام البخاري وأصحاب الصحاح والسنن".اهـ.[1]

وأما زيادة الثقة في متن الحديث الواحد فسلك فيها مسلك الترجيح بالقرائن.[2]

25. الموقوف ليس من شرط الكتاب، لكن ذكره أحيانا لتقوية حديث الباب.[3]

26. الحديث المرسل ليس من شرط الكتاب. وإذا جاء مرسل من وجه آخر فيقوي بعضه بعضا، ويصلح للاحتجاج به، لكنه لا يأخذ حكم الموصول إلا إذا عُرِفَ أن المحدّث عند نشاطه أسنده، وفي حالة عدم نشاطه أرسله. وكذلك إذا عُلِمَ لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلّسا حُمِلَ ذلك على سماعه ممن أخبر عنه، ولو لم يأت بصيغة تدلّ على ذلك.[4]

المبحث الخامس: بعض المآخذ عليه

إن المحدثين لا يحابون أحدا، لا قريبا، ولا بعيدا، بل همهم الوحيد وغرضهم الفريد حفظ السنة النبوية والدفاع عنها، فيتكلمون في الرجال بورع وإنصاف، وينتقدون الأحاديث بإيمان واحتساب، كما ينتقدون كبار المحدثين المؤلفين في مناهجهم التي سلكوها في مؤلفاتهم.... وما إلى ذلك

ومن هذا الباب انتقاد أئمة الفن للمؤلفات التي جمع فيها مؤلفوها الأحاديث الصحيحة، فإنهم انتقدوا صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم وغيرها. وإن كان انتقادهم للصحيحين أقل عددا وأخف أثرا؛ إذ هما أصح الكتب بعد كتاب الله، وقد تلقتهما الأمة بالقبول.

فإذا لم يسلم من النقد كبار المحدثين فلا غرو أن توجه بعض الانتقادات إلى كتاب (الجامع الكامل):

منها تسمية الكتاب: سمى المؤلف كتابه (الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل)؛

(1) المرجع نفسه،ج:1، ص:93-94. وينظر المثال فيه:ج:2،ص:11،ج:4،ص:740.

(2) المرجع نفسه،ج:1، ص:80. وينظر المثال فيه:ج:2،ص:432، و621.

(3) المرجع نفسه،ج:1، ص:94. وينظر المثال فيه:ج:5،ص:699،ج:7،ص:429-430.

(4) المرجع نفسه،ج:1، ص:93. ذكر المؤلف مثال كل واحدة من الصورتين المستثناتين، والأولى ظاهرة. فأكتفي بذكر مثال الصورة الثانية، وهو ما رواه البخاري (5081) من طريق عراك، عن عروة أن النبي ﷺ خطب عائشة إلى أبي بكر...الحديث. قال الأعظمي: "صورته مرسل، ولكن ظاهره أن عروة حمل هذا عن خالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر، ولذا أخرجه البخاري في صحيحه".اهـ.

لأنه حاول فيه جمع الأحاديث الصحيحة والحسنة. ولكن ظاهر الاسم يشعر بدعوى استيعاب جميع الأحاديث الصحيحة، وأنه لم يترك حديثا صحيحا إلا أدخله في كتابه هذا، وهذا مما لا يمكن ادعاؤه؛ لأنه قد يشذ عن الإنسان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل تحت وسعه، ولأن اجتهاد النقاد يختلف في الحكم على بعض الأحاديث.

ويخفف وطأة هذه التسمية ما سيأتي في المبحث التالي من اعتراف المؤلف بأنه لا يدعي العصمة من الخطأ والنسيان، وإنْ فاتَه شيءٌ من الأحاديث الصحيحة فإنه سيستدركها في الطبعات القادمة. وله تصحيحات وتراجعات في الطبعة الثانية.

ولو سمى المؤلف كتابه باسم لا يشعر بدعوى الاستيعاب التام لكان حسنا، ولا سيما أن مثل هذه الدعاوي قد انتُقدت على من سبقه، فانتُقدت على ابن عدي دعوى إحاطة الرجال المتكلم فيهم في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال)[1]؛ لأنه فاته شيء غير قليل على شرطه.[2] كما انتُقدت على ابن عبد البر تسمية كتابه بـ(الاستيعاب في معرفة الأصحاب)؛ لأنه فاته شيء كثير على شرطه،[3] مع أنه صرح في مقدمة كتابه بأنه لا يدعي الإحاطة.[4]

ومنها التوسع في تصحيح بعض الأحاديث أو تحسينه بعد درء العلل التي أعل بها أئمة النقد الحديثَ، ومن أغرب ما وقفت عليه أنه حسن بعض الأحاديث التي حكم عليها أبو حاتم الرازي بأنه حديث باطل، أو كأنه موضوع.[5] منها حديث أنس بن مالك أنه قال: مر النبي - صلى الله عليه وسلم – بقوم من الأنصار يضحكون. فقال: (أكثروا ذكر هادِم اللذات). حسنه المؤلف مع أنه نقل عن أبي حاتم قوله: "هذا حديث باطل لا أصل له"[6]. ثم قال: "يجعلنا [أي قول أبي حاتم] أن نتأمل في صحة هذا الحديث، فإن أبا حاتم لم يحكم عليه ببطلانه إلا بعد الاستقراء والاطلاع على جميع طرقه، فهل هو باطل لا أصل له؟".

(1) انظر: ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال». تحقيق: سهيل زكار ويحيى غزاوي. (ط3، بيروت: دار الفكر، 1409هـ)،ج:1،ص:2.

(2) انظر: زهير علي عثمان نور، «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال». (ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1418هـ)، ج:2، ص:182-184.

(3) انظر: ابن حجر، «الإصابة في تمييز الصحابة». تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. (ط1، القاهرة: مركز هجر، 1429هـ)،ج:1، ص:8.

(4) انظر: ابن عبدالبر، «الاستيعاب في معرفة الأصحاب». تحقيق: عادل مرشد. (ط1، الأردن: دار الأعلام، 1423هـ)، ص:24.

(5) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:9، ص:28-29،ج:12،ص:288.

(6) انظر: الرازي، «العلل». تحقيق: د/سعد الحميد. (ط1، الرياض: مطابع الحميضي، 1427هـ)، ج: 5، ص:161.

اهـ.[1] فلا أدري ما الذي حمله على تحسينه مع هذا الاعتراف؟!!!

والأمثلة على درء المؤلف للعلل التي أعل بها أئمة النقد الحديثَ غير قليل.[2]

هذا من حيث الجملة، وأما الحكم على آحاد الأحاديث فيسع المتخصص الحاذق أن يخالف المؤلف في بعضها، وليكن ذلك بورع وإنصاف. وقد صرح المؤلف نفسه بأن الجزء اليسير من الأحاديث قد يتردُ بين القبول والرّد كما هو الحال في جهود العلماء السابقين.[3]

وعلى كل، فإن ذكر بعض المآخذ لا يعني الحط من شأن الكتاب؛ فهو جهد بشري لا يسلم من الخلل، لكنه جهد مبارك -إن شاء الله تعالى- في سبيل تقريب الأحاديث الصحيحة والحسنة بين يدي الأمة. فجزى الله مؤلفه خير الجزاء

المبحث السادس: اعتراف المؤلف بوجود الاختلاف في الحكم على الأحاديث اليسيرة وبالخطأ والنسيان

اعتراف المؤلف بوجود الاختلاف في الحكم على الأحاديث اليسيرة: قال-رحمه الله- ما ملخصه: "إن القدر الأكبر من الأحاديث التي حكمت عليها بالصحة أو الحسن يوافق عليها أكثر أهل العلم، والجزء اليسير منها قد يتردُ بين القبول والرّد كما هو الحال في جهود العلماء السابقين، مثل ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وابن حجر، وغيرهم. **وذلك يعود إلى عدة أسبابٍ، ومن أهمّها ما يلي:**

1. اختلافهم في بعض العلل أَقادحة هي أمْ غير قادحة؟ مثل الاختلاف على الراوي في الرفع والوقف، والوصل والإرسال، وزيادة الثقة، وتفرد الصدوق وغيرها، فما قبلتُ منها قبلتُها بحجّةٍ، وما رددتُ منها رددتُها بحجّة.
2. اتباع كلّ واحد منهم بعض القواعد الحديثية التي لا تزال مدار بحث ودراسة كما هو معروف لدى المشتغلين بهذا العلم.
3. اجتهادهم في الحكم على الرجال، لا سيما المختلف فيهم جرحا وتعديلا".اهـ ملخصا.[4]

(1) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:4، ص:106-107.

(2) المرجع نفسه،ج:3،ص:357،ج:4،ص:455،ج:9،ص:443، 605، 809.

(3) سيأتي قوله بنصه في المبحث التالي.

(4) المرجع نفسه،ج:1، ص:99-100.

اعتراف المؤلف بالخطأ والوهم والنسيان: قال: "إن تصحيحَ الحديث وتضعيفَه مسؤولية كبيرة، قلّما يسلم أحد من الخطأ والوهم، فإن اجتهد وأصاب فله أجران، وإن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد،.... ولكن يجب على من يشتغل بالتخريج أن يتجرد عن الأهواء،.... بل يجب عليه أن يخاف اللَّه فيما يقول، ويتبع منهج المحدثين الذين هم القدوةُ في هذا الفن، ولا ينحرف عنهم، ويسأل اللَّه دائما التوفيق والسداد".اهـ.[1]

وقال: "وإني بذلتُ قُصارى جهدي في هذا الجامع ليكون وجودُ الحديث فيه دِلالةً على صحته، والكمال للَّه وحده، وإني لا أدعي العصمة من الخطأ والنسيان، إنما هذا اجتهادي، وإنْ فاتَني شيءٌ من أحاديث الصحيحين فذاك سهوًا، فسأستدركها في الطبعات القادمة إن شاء اللَّه تعالى، وكذا إنْ فاتَني شيءٌ من الأحاديث الصحيحة، فإنَّ المقصود من تأليف هذا الكتاب هو الوصولُ إلى الحقّ والصواب إن شاء اللَّه".اهـ.[2]

المبحث السابع: مدة العمل في هذا الكتاب، وذكر الباحثين المساعدين

استغرق تأليف هذا الكتاب قرابة خمسة عشر عاما، فإن المؤلف بدأ العمل فيه في 01/7/1422هـ،[3] وانتهى منه 20/5/1436هـ.[4]

وتشرف غير واحد من طلاب الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية بالعمل في هذا الكتاب كباحثين مساعدين، وهم:

1. الدكتور عيسى جاكيتي، من غينياكوناكري. (دكتوراه من قسم علوم الحديث).
2. الدكتور كمال قالمي، من الجزائر. (دكتوراه من قسم علوم الحديث).
3. الدكتور عبيد الرحمن محمد حنيف، من الهند. (دكتوراه من قسم علوم الحديث).
4. الدكتور محمد يوسف حافظ أبو طلحة، من الهند. (دكتوراه من قسم فقه السنة).
5. الدكتور عبد الحليم بسم الله، من نيبال. (دكتوراه من قسم علوم الحديث).
6. الدكتور ألطاف الرحمن ثناء الله، من الهند. (ليسانس من كلية الحديث، ودكتوراه

(1) المرجع نفسه،ج:1، ص:103.

(2) المرجع نفسه،ج:1، ص: 105.

(3) انظر: محمد يوسف، «نبذة عن الأعظمي»، ص:24.

(4) انظر: الأعظمي، «الجامع الكامل»،ج:12، ص:600.

مـن قسـم العقيـدة).[1]

وهـؤلاء الباحثـون كلهـم لـم يعملـوا فـي هـذا المشـروع فـي وقـت واحـد، بـل كان يعمـل أحدهـم، فيتخـرج أو ينشـغل بأمـر آخـر، فيخلفـه شـخص آخـر، لكـن كان يجتمـع عنـده فـي وقـت واحـد اثنـان أو ثلاثـة. وكل واحـد كان يـداوم فـي مكتبتـه خمسـة أيـام فـي الأسـبوع بمعـدل خمـس سـاعات يوميـا

وطريقـة المسـاعدة العلميـة التـي عايشـتها أكثـر مـن أربـع سـنين هـي أنـه كان يـدرب الباحـث أيامـا للعمـل علـى طريقتـه وفـق خطتـه، ثـم يكلفـه بدراسـة أحاديـث كتـاب معين-ككتـاب الدعـاء مـثلا-، فيقـوم الباحـث بدراسـة أحاديـث هـذا الكتـاب وفـق خطتـه وحسـب آرائـه فـي الرجـال والحكـم علـى الأسـانيد وغيرهمـا مـن الأمـور، وكانـت آراؤه فـي الرجـال مسـجلة علـى نسـخته مـن "تقريـب التهذيـب"، ثـم يقـوم الشـيخ بمراجعـة مـا كتبـه الباحـث يوميـا أو حسـبما تيسـر لـه، ثـم يراجعـه ثانيـا إذا اكتمـل الكتـاب المعيـن، ثـم يراجعـه ثالثـا إذا طبـع علـى الحاسـوب الجـزء الـذي ألحـق بـه هـذا الكتـاب، وهكـذا. تقبـل الله جهودهـم

المبحث الثامن: مؤلفاته المستلة والمختصرة من الجامع الكامل.

كان المؤلـف يفكـر دائمـا فـي تسـهيل الجامـع الكامـل ليعـم نفعـه لمختلـف فئـات الأمـة، **فكان يعتـزم أن يختصـره علـى منهجيـن**:

الأول: أن يذكـر فيـه جميـع مـا ثبـت عنـده مـن الأحاديـث الصحيحـة والحسـنة مقرونـة بأسـماء رواتهـا مـن الصحابـة، ثـم يذكـر حكمـه علـى الحديـث مـع ذكـر بعـض المصـادر التـي خرجـت الحديـث فـي سـطر واحـد، ويشـرح عنـد الحاجـة بعـض الألفـاظ، ويقتصـر علـى هـذه الأمـور فقـط، ويحـذف مـا عداهـا كتوجيـه الحكـم، وأقـوال الأئمـة، وغيـر ذلـك.

والثانـي: أن يقتصـر علـى ألفـاظ الأحاديـث الصحيحـة والحسـنة فقـط دون غيرهـا مجـردة مـن كل شـيء حتـى الصحابـي ومصـادر التخريـج

أمـا الاختصـار علـى المنهـج الأول فقـد عملـه للكتـاب كاملا، وطبـع منـه فـي حياتـه بعـض الكتـب المختـارة. وأمـا الاختصـار علـى المنهـج الثانـي فلا أدري هـل تغيـر رأيـه؟ أو حالـت المنيـة دون ذلـك؟ والله أعلـم

(1) ذكرت الباحثين الذين ساعدوا علميا في هذا المشروع، ولم أذكر من تولى إدخال الكتاب على الكمبيوتر، وتصحيح الأخطاء الإملائية، ومن سعى في الدعم المالي للمشروع، وليست لهم صلة المساعدة العلمية بصميم تخصص الكتاب. وليعلم بأنه لم يكن أحد من المساعدين يحمل الدكتوراه في زمن المساعدة غير الدكتور كمال، وأما غيره فكانوا من طلاب الدراسات العليا، فأكملوا الدكتوراه.

وفيما يلي ذكر لهذه الكتب التي اختصرها من الجامع الكامل:

1. الأدب العالي[1]

هو اختصار لكتاب الأدب العالي من الجامع الكامل وفق المنهج الأول.

وقام بترجمته إلى الأردية الشيخ محمد صادق محيى الدين العمري.[2]

2. تحفة المتقين فيما صح من الأذكار والرقى والطب عن سيد المرسلين.[3]

هو اختصار لكتاب الأدعية والأذكار والصلاة على النبي المختار ﷺ، وكتاب التوبة والاستغفار، وكتاب الرقية، وكتاب الطب من الجامع الكامل وفق المنهج الأول

وترجمه إلى الأردية الشيخ شفيق الرحمن الدراوي.[4]

3. سيرة المصطفى ﷺ الصحيحة على منهج المحدثين[5]

هو اختصار لكتاب سيرة النبي ﷺ من الجامع الكامل وفق المنهج الأول.

4. عظمة الحرمين الشريفين في قلوب المسلمين في ضوء الروايات الصحيحة.[6]

اقتبس المؤلف معظم مباحث هذه الرسالة من أبواب فضائل مكة والمدينة من "الجامع الكامل"، اختصر فيها تخريج الأحاديث وفق المنهج الأول، لكنه لم يلتزم بذكر جميع الأحاديث الثابتة المذكورة في الجامع، كما لم يلتزم بترتيبه، واهتم فيها بتمهيد مختصر في بداية كل موضوع، كما اعتنى بشرح الأحاديث بإيجاز عند الحاجة

5. فضائل الصحابة الصحيحة على منهج المحدثين.[7]

هو اختصار لكتاب فضائل الصحابة من الجامع الكامل وفق المنهج الأول.

---

(1) طبعته جامعة دار السلام بعمرآباد، الهند (ط1) 1438هـ في (383) صفحة.

(2) طبعتها جامعة دار السلام 1440هـ في (460) صفحة.

(3) طبعته مكتبة أحمد بن حنبل، بفيصل آباد، باكستان (ط1) 1436هـ. وجامعة دار السلام بعمرآباد، (ط2) 1436هـ في (277) صفحة، كما طبعت ترجمتها بالأردية (1438ه) في (439) صفحة.

(4) طبعتها مؤسسة مختار، ممباي عام 1438هـ في (464) صفحة.

(5) طبعته الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما بالكويت الطبعة الأولى.

(6) طبعته دار الميمنة (ط1) 1442ه في (93) صفحة.

(7) طبعته دار طيبة الخضراء (ط1) 1442هـ.

6. مختصر الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل.

هو اختصار لكامل الكتاب وفق المنهج الأول، وهو جاهز للطبع في خمس مجلدات.[1]

المبحث التاسع: طبعاته

طبعته دار السلام بالرياض الطبعة الأولى عام 1437هـ في اثني عشر مجلدا. وبلغت صفحاته نحو تسعة آلاف صفحة. وقام المؤلف بمراجعة كتابه، فكانت له تصحيحات وتراجعات، فأعد نسخة مصححة، وطبعتها مكتبة بيت السلام ودار ابن بشير بباكستان عام 1440هـ في تسعة عشر مجلدا، آخرها خاص بفهارس الكتب والأبواب، وبلغت صفحاته أربعة عشر ألفا وخمس مائة صفحة تقريبا، وهي نسخة مرقمة الأحاديث. لكن –مع الأسف- لم تقر عين المؤلف برؤية هذه الطبعة؛ لأنها وصلت بلاد الحرمين متأخرا من أجل الصعوبات في الشحن للظروف الوبائية المعروفة. والله المستعان

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة. أما بعد:

فأحببت أن أبرز بعض الجوانب التي ظهرت خلال هذا البحث:

- إن ميول العلامة الأعظمي التأليفية كانت في الحديث وعلومه ودراسة الأديان ودعوة الهندوس. وقد تجاوزت صفحات إنتاجه العلمي خمسة وعشرين ألف صفحة.
- كان يفكر دائما في إعداد الموسوعات العلمية، وانطلاقا من هذه الفكرة أعد موسوعة الأحاديث الصحيحة والحسنة باسم "الجامع الكامل" في نحو خمسة عشر عاما. واقترح على المؤسسات العلمية فكرة إعداد موسوعة رواة الحديث، فلعل الله يقيض لها من يقوم بها.
- كان يرى أنه يمكن حصر الأحاديث الصحيحة في مكان واحد بعد ظهور دواوين الحديث وإن كان فيه مشقة بالغة. ولعله يقصد على وجه التقريب، وأما على وجه القطع والتحديد فلا؛ إذ يختلف اجتهاد النقاد في الحكم على بعض الأحاديث، وقد يشذ عن الإنسان بعد كثرة التتبع ما لا يدخل تحت وسعه.
- كان يرى أن المتون الصحيحة المجردة الصافية تبلغ من اثني عشر ألف حديث إلى

(1) انظر: الأعظمي، «الصحابي الجليل أبو هريرة في ضوء مروياته»،ص:119.

خمسة عشر ألف حديث تقريبا، وأنه لا يمكن تحديد العدد الصحيح إلا بعد تجريد الجامع الكامل وحذف المكررات. وقد تجاوزت الأحاديث الصحيحة والحسنة في كتابه هذا ستة عشر ألف حديث مع التكرار.

- سلك في استيعاب الأحاديث الصحيحة والحسنة منهج الزوائد، فجمع أولا أحاديث الصحيحين والموطأ برواية الليثي، ثم خرج الأحاديث الصحيحة والحسنة الزائدة على الكتب الثلاثة المذكورة من السنن الأربعة، ثم خرج ما زاد على الكتب السابقة –وكان على شرطه- من "مجمع الزوائد"، و"المطالب العالية"، ثم خرج ما زاد على الكتب السابقة من دواوين الأحاديث الأخرى مثل صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والكتب المسندة المفردة في أبواب معينة مثل كتب العقيدة والزهد والدعاء والأخلاق وغيرها.

- كان يرى أنه لا يوجد من الحديث الصحيح والحسن فيما زاد على الكتب الستة ومسند أحمد وموطأ مالك إلا القليل، لا يكاد يتجاوز ألفي حديث.

- كان يرى أن الحديثَ إذا صحّحه الأئمةُ الأولون الذين هم القدوة في هذا الفن فلا يشتغل في تضعيفه؛ لأن التصحيح يقتضي انتفاء جميع موانع الضعف إلا أن يكون الإمام موصوفا بالتساهل في التصحيح فلا بأس بمخالفتهم إذا ظهرت العلة. وأما إذا ضعّفوا الحديث فلا بأس بالاشتغال به لإزالة العلة التي أعلّوا بها.

- نقل أقوال الأئمة في التصحيح والتضعيف –على قدر الإمكان- إلى زمن الحافظ ابن حجر، ولم يتطرق إلى أقوال من بعده.

- لم يحكم استقلالا على حديث بأنه صحيح على شرط الشيخين؛ لأن الشيخين لم يذكرا شرطهما في كتابيهما، وإنما بينه بعض أهل العلم اجتهادا منهم. نعم، نقل مثل هذا الحكم عن الحاكم خاصة وغيره.

- تراجع عن قوله بعد نقل حكم الحاكم من المستدرك: "وافقه الذهبي" ، فصرح في مقدمة كتابه هذا بأنه يحذف هذه العبارة من هذا الكتاب، بل من جميع كتبه عند إعادة طبعها؛ لأنه تبين له في أثناء تأليف هذه الموسوعة أن الذهبي لا يوافق الحاكم على حكمه، وإنما يختصر حكمه كما يختصر الإسناد، وإذا استحضر شيئا عقبه.

- الرأي المتزن تجاه هذا الكتاب بين الغلو والجفاء أنه جهد مبارك -إن شاء الله - في سبيل تقريب الأحاديث الصحيحة والحسنة بين يدي الأمة، لكن يؤخذ عليه في الجملة أمران: أحدهما تسمية الكتاب بـ(الجامع الكامل في الحديث الصحيح

الشامل)؛ إذ ظاهر الاسم يشعر بأنه لم يترك حديثا صحيحا إلا أدخله في كتابه هذا، وهذا مما لا يمكن ادعاؤه. والثاني التوسع في تصحيح بعض الأحاديث أو تحسينه بعد درء العلل التي أعل بها أئمة النقد. ولكن يخفف وطأةَ ذلك كله اعتراف المؤلف بالخطأ والنسيان.

هذان المأخذان من حيث الجملة، وأما الحكم على آحاد الأحاديث فيسع المتخصص الحاذق أن يخالف المؤلف في بعضها بعلم وورع وإنصاف

- **توصي هذه الدراسة بالآتي:**

- استدراك الأحاديث الصحيحة التي فاتت الأعظمي وهي على شرطه.
- دراسة الأحاديث التي صححها أو حسنها الأعظمي وهي معلولة عند أئمة النقد.
- ترجمة النسخة المختصرة من الجامع الكامل إلى اللغات الحية.
- إعداد رسالة علمية عن جهود الأعظمي في خدمة السنة.

أسأل الله عز وجل أن يتقبل جهوده، ويجعلها في ميزان حسناته.

قائمة المصادر والمراجع:

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1393-1392هـ). أبو هريرة في ضوء مروياته بشواهدها وحال انفرادها [رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزي].

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1399هـ). أبو هريرة في ضوء مروياته: دراسة مقارنة في مائة حديث من مروياته. دار الكتاب المصري و دار الكتاب اللبناني.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1438هـ). الأدب العالي. جامعة دار السلام بعمرآباد.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1436هـ). تحفة المتقين فيما صح من الأذكار والرقى والطب عن سيد المرسلين (ط2). جامعة دار السلام بعمرآباد.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1440هـ). التمسك بالسنة في العقائد والأحكام (ط2). دار الميمنة.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1437هـ). الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل. دار السلام.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1441هـ). چند وضاحتيں. البيان التحريري بالأردية.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1424هـ). دراسات في الجرح والتعديل (ط5). دار السلام.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1437هـ). دراسات في اليهودية والمسيحية وأديان الهند (ط7).

مكتبة الرشد.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1442هـ). سيرة المصطفى الصحيحة على منهج المحدثين. الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن. شرح سنن أبي داود. مكتوب على الكمبيوتر غير مطبوع.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1441هـ). الصحابي الجليل أبو هريرة في ضوء مروياته (ط2). دار الميمنة.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1442هـ). عظمة الحرمين الشريفين في قلوب المسلمين في ضوء الروايات الصحيحة. دار الميمنة.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1417هـ). فصول في أديان الهند: الهندوسية والبوذية والجينية والسيخية. دار البخاري.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1442هـ). فضائل الصحابة الصحيحة على منهج المحدثين. دار طيبة الخضراء.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (د.ت.). قرآن كي شيتل جهايه. دار السلام.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1439هـ). قرآن مجيد كى انسائيكلوبيديا (بالأردية) (ترجمة اللجنة العلمية بدار السلام، مراجعة عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي). فريوائي أكادمي.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1431هـ). قرآن مجيد كى انسائيكلوبيديا (بالهندية). دار السلام.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1425هـ). معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد (ط2). أضواء السلف.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1389هـ). من ظلمات الوثنية إلى ضياء الإسلام. مجلة الجامعة الإسلامية، *5*، 122-116.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1426هـ). المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى للبيهقي (ط2). مكتبة الرشد.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن (1409هـ). اليهودية والمسيحية. مكتبة الدار.

الألباني، محمد ناصر الدين (1412هـ). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. دار المعارف.

الألباني، محمد ناصر الدين (1405هـ). إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (إشراف زهير الشاويش، ط2). المكتب الإسلامي.

البخاري، محمد بن إسماعيل (1422هـ). الجامع الصحيح (تحقيق محمد زهير الناصر). دار طوق النجاة.

البيهقي، أحمد بن الحسين (1420هـ). المدخل إلى السنن الكبرى (تحقيق محمد ضياء الرحمن

الأعظمي، واعتناء محمد عوامة، ط2). أضواء السلف دار اليسر ودار المنهاج.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (1422هـ). قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (تحقيق ربيع المدخلي). مكتبة الفرقان.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي (1418هـ). الموضوعات من الأحاديث المرفوعات (تحقيق نورالدين بويا جيلار). أضواء السلف.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (د.ت.). المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (تنسيق سعد بن ناصر الشثري). دار العاصمة و دار الغيث.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (1417هـ). النكت على كتاب ابن الصلاح (تحقيق ربيع المدخلي، ط4). دار الراية.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (1422هـ). تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (تحقيق أحمد بن علي المباركي، ط3).

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (1429هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي). مركز هجر.

الدريس، خالد بن منصور (د.ت.). موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين. مكتبة الرشد.

الدريس، خالد بن منصور (1425هـ). الإيضاح الجلي في نقد مقولة: صححه الحاكم ووافقه الذهبي. دار المحدث.

الرازي، ابن أبي حاتم (1427هـ). العلل (تحقيق سعد الحميد). مطابع الحميضي.

ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (1421هـ). شرح علل الترمذي (تحقيق ودراسة همام عبد الرحيم سعيد، ط2). مكتبة الرشد.

ابن رشيد الفهري (1417هـ). السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن (تحقيق صلاح بن سالم المصراتي). مكتبة الغرباء الأثرية.

زهير علي عثمان (1418هـ). ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال. مكتبة الرشد.

الزيلعي، عبد الله بن يوسف (1418هـ). نصب الراية لأحاديث الهداية (تحقيق محمد عوامة، ط2). مؤسسة الريان.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (1424هـ). فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (تحقيق علي حسين). وزارة الشؤون الإسلامية.

السندي، محمد حياة (1419هـ). فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور (تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط3). مكتبة الغرباء الأثرية.

طارق بن عوض الله (1422هـ). شرح لغة المحدث. مكتبة ابن تيمية.

ابـن طاهـر، أبـو الفضـل محمـد المقـدسي (1417هــ). شروط الأئمـة السـتة (اعـتنى بها عبـد الفتاح أبـو غـدة). مكتـب المطبوعـات الإسلامية.

ابـن الـطلاع، محمـد بـن فـرج المـالكي (1424هــ). أقضية رسـول الله (تحقيـق محمد ضيـاء الرحمن الأعظمـي، ط3). دار الـسلام.

ابن عبدالبر (1423هـ). الاستيعاب في معرفة الأصحاب (تحقيق عادل مرشد). دار الأعلام.

ابـن عبدالهـادي، محمـد بـن أحمـد (1424هــ). الصـارم المُـنكي في الـرد على السـبكي (تحقيـق عقيل المقطـري). مؤسسـة الريان.

ابـن عـدي، عبداللـه الجرجـاني (1409هــ). الكامـل في ضعفـاء الرجـال (تحقيـق سـهيل زكار ويـحيى غـزاوي، ط3). دار الفكـر.

ابـن القيـم، محمـد بن أبي بكر (1416هـ). زاد المعاد في هدي خير العباد (تحقيق شـعيب الأرنؤوط، ط29). مؤسسة الرسالة.

أبـو طلحـة، محمـد يوسـف حافـظ (1442هــ). نبـذة عـن الأسـتاذ الدكتـور محمـد ضيـاء الرحمـن الأعظمـي. نشرة رقميـة.

ابـن مردويـه (1410هــ). ثلاثـة مجالـس من أمـالي الحافـظ أبي بكر ابـن مردويه (تحقيـق محمد ضياء الرحمـن الأعظمي). دار علـوم الحديث.

الهيثمـي، نـور الديـن علي بـن أبي بكـر (د.ت.). مجمـع الزوائد ومنبـع الفوائد (تحقيق حسين سـليم أسـد الـدّاراني). دار المأمون للتراث.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

al'a'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'i al-Raḥmāni (1392-1393h_). a'abū hurayrata fī ḍaw'i marwiyyātihi bishawāhidihā waḥāli anfirādihā [risālatu miājastyr jāmi'atu almaliki 'abdi al'izziyyi

al'a'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1399h_). a'abū hurayrata fī ḍaw'i marwiyyātihi dirāsatun muqārinatun fī miā'iati ḥadīthin min marwiyyātihi dāru alkitābi almiṣriyyi wa dāru alkitābi al-lubnāniyyi

al'a'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1438h_). al'a'adabu al'ālī jāmi'atu dāri al-salāmi bi'amra{bāda

al'a'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1436h_). tuḥfatu almuttaqīna fīmā ṣaḥḥa min al'a'adhkāri wa-l-ruqā wa-l-ṭibbi 'an sayyidi almursalīna (t2). jāmi'atu dāri al-salāmi bi'amra{bāda

al'a'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1440h_). al-tamassuku bi-l-sunnati fī al'aqā'idi wa-l-'ā'aḥkāmi (t2). dāru almaymanati

al-'ā'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1437h_). al-jāmi'i al-kāmili fī al-ḥadīthi al-ṣaḥīḥi al-shāmili dāru al-salāmi

al-'ā'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni 1441)h .(_wḍāḥty al-bayānu al-taḥrīriyyu bi-l-'ā'ardiyati

al-'ā'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1424h_). dirāsātun fī al-jarḥi wa-l-ta'dīli (t5). dāru al-salāmi

al'a'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1437h_). dirāsātun fī alyahūdiyyati wa-l-mmisayḥiyyati wa'a'adyāni alhindi (t7). maktabatu al-rushdi

al'a'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1442h_). sīratu almuṣṭafā al-ṣaḥīḥatu 'alā manhaji almuḥaddithīna alhay'iatu al'āmmatu lil-'ināyati biṭibā'ati wanashri alqur{ni alkarīmi wa-l-sunnati al-nabawiyyati wa'ulūmihimā

al'a'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni sharḥu sunani a'abī dāwud maktūbun 'alā al-kkimbīūtr ghayru maṭbū'in

al'a'a'ẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1441h_). al-ṣaḥābiyyu aljalīlu a'abū

hurayrata fī ḍaw'i marwiyyātihi (t2). dāru almaymanati

al'a'aʿẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1442h_). 'aẓamatu alḥaramayni al-sharīfayni fī qulūbi almuslimīna fī ḍaw'i al-riwāyāti al-ṣaḥīḥati dāru almaymanati

al'a'aʿẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1417h_). fuṣūlun fī a'adyāni alhindi al-hindūsiyyati wa-l-būdhiyyatu wa-l-jīniyyatu wa-l-saykhiyyatu dāru albukhāriyyi

al'a'aʿẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1442h_). faḍā'ilu al-ṣaḥābati al-ṣaḥīḥati 'alā manhaji almuḥaddithīna dārun ṭaybatu alkhaḍrā'u

al'a'aʿẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (d.t.). qur{ni ky shytl jhāyh dāru al-salāmi

al-'ā'aʿẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1439h_). qur{nun majīdun kāa ansiā'īklwbīdyā (bi-l-'ā'ardiyati) (tarigma al-lajnati alʿilmiyyati bidāri al-salāmi murājaʿati 'bdālrḥmn 'bdāljbbāri al-fryūā'iyyi fryūā'ī akādmiyyun

al-'ā'aʿẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1431h_). qur{nun mjyd kāa ansā'īklwbīdyā (bi-l-ndiyyati). dāru al-salāmi

al'a'aʿẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1425h_). muʿjama muṣṭalaḥāti alḥadīthi walaṭā'ifi al'a'asānīdi (t2). a'aḍwā'u al-salafi

al'a'aʿẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1389h_). min ẓulumāti alwathaniyyati ilā ḍīā'i al'islāmi mijallatu aljāmiʿati al'islāmiyyati 5116-122 ،.

al'a'aʿẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1426h_). al-minnatu alkubrā sharḥu watakhrīju al-sunani al-ṣughrā lil-bayhaqiyyi (t2). maktabatu al-rushdi

al'a'aʿẓamiyyu muḥammadun ḍīā'u al-Raḥmāni (1409h_). alyahūdiyyatu wa-l-masyiḥḥayu maktabatu al-dāri

al'a'albāniyyu muḥammadu nāṣiri al-dīni (1412h_). silsilatu al'a'aḥādīthi al-ḍaʿīfati wa-l-mawḍūʿati dāru almaʿārifi

al'a'albāniyyu muḥammadu nāṣiri al-dīni (1405h_). 'irwā'u alghalīli fī takhrīji a'aḥādīthi manāri al-sabīli ('ishrāfu zuhayrin al-shāwīshi ṭ almaktabu al'islāmiyyu

al-bukhāriyyu muḥammadu bnu 'ismāʿīla (1422h_). al-jāmiʿi al-ṣaḥīḥi (taḥqīqu

muḥammadi zuhayrin al-nāṣiri dāru ṭawqi al-najāti

albayhaqīy aʾaḥmadu bnu alḥusayni (1420h_). almadkhalu ʾilā al-sunani alkubrā (taḥqīqu muḥammadin ḍīāʾi al-Raḥmāni alʾaʾaʿẓamiyyi wāʿtināʾu muḥammadin ʿawāmmata ṭ aʾaḍwāʾu al-salafi dāru alyusri wadāru alminhāji

abnu taymiyyata aʾaḥmadu bnu ʿabdi alḥalīmi (1422h_). qāʿidatun jalīlatun fī al-tawassuli wa-l-wasīlati (taḥqīqu rabīʿin al-madkhaliyyi maktabatu alfurqāni

abnu aljawziyyi aʾabū alfaraji ʿubdālurḥmn bnu ʿaliyyin (1418h_). almawḍūʿātu min alʾaʾaḥādīthi almarfūʿāti (taḥqīqu nūrālidayni baīā jīlār aʾaḍwāʾu al-salafi

abnu ḥajarin alʿasqalāniyyu aʾaḥmadu bnu ʿaliyyin (d.t.). almaṭālibu alʿāliyatu bizawāʾidi almasānīdi al-thamāniyati (tansīqi saʿdi bni nāṣirin alshuthray dāru alʿāṣimati wa dāru alghaythi

abnu ḥajarin al-ʿasqalāniyyu aʾaḥmadu bnu ʿaliyyin (1417h_). al-nukatu ʿalā kitābi abni al-ṣalāḥi (taḥqīqu rabīʿin al-madkhaliyyi ṭa dāru al-rāyati

abnu ḥajarin alʿasqalāniyyu aʾaḥmadu bnu ʿaliyyin (1422h_). taʿrīfu aʾahli al-taqdīsi bimarātibi almawṣūfīna bi-l-tadlīsi (taḥqīqu aʾaḥmada bni ʿaliyyin almubārakiyyiṭ

abnu ḥajarin alʿasqalāniyyu aʾaḥmadu bnu ʿaliyyin (1429h_). alʾiṣābatu fī tamyīzi al-ṣaḥābati (taḥqīqu d ʿabdi Allāhi bni ʿabdi almuḥsini al-turkiyyi markazu hajara

aldarraysu khālidu bnu manṣūrin (d.t.). mawqifu alʾimāmayni albukhāriyyi wamuslimin mini ashtirāṭi al-luqyā wa-l-samāʿi fī al-sanadi almuʿanʿani bayna almutaʿāṣirayni maktabatu al-rushdi

aldarraysu khālidu bnu manṣūrin (1425h_). alʾīḍāḥu aljaliyyu fī naqdi maqūlati ṣaḥḥaḥahu alḥākimu wawāfaqahu al-dhahabiyyu dāru almuḥaddithi

al-rāzīy abnu aʾabī ḥātimin (1427h_). al-ʿilalu (taḥqīqu saʿdi al-ḥamīdi maṭābiʿi al-ḥḥumayiḍḍī

abnu rajabin alḥanbaliyyu aʾabū alfaraji ʿabdu al-Raḥmāni bnu aʾaḥmada (1421h _). sharḥu ʿilali al-tirmidhiyyi (taḥqīqu wadirāsatu hammāmin ʿabdi al-raḥīmi saʿīdin ṭ maktabatu al-rushdi

abnu rashīdin alfihriyyu (1417h_). al-sunanu alʾaʾabayanu wa-l-mūʾaridu alʾaʾamʿanu

fī almuḥākamati bayna al'imāmayni fī al-sanadi almu'an'ani (taḥqīqu ṣalāḥi bni sālimin almiṣrātiyyi maktabatu alghurabā'i al'a'athariyyatu

zuhayrun 'aliyyu 'uthmāna (1418h_). abnu 'adiyyin wamanhajuhu fī kitābi alkāmili fī ḍu'afā'i al-rijāli maktabatu al-rushdi

al-zayla'iyyu 'abdu Allāhi bnu yūsufa (1418h_). naṣbu al-rāyati li'a'aḥādīthi alhidāyati (taḥqīqu muḥammadin 'awāmmatin ṭ mu'uassasatu al-rayyāni

al-sakhāwiyyu muḥammadu bnu 'abdi al-Raḥmāni (1424h_). fatḥu almughīthi bisharḥi al-fiyyati alḥadīthi lil-'irāqiyyi (taḥqīqu 'aliyyi ḥusaynin wazāratu al-shu'ūni al'islāmiyyati

al-sindiyyu muḥammadun ḥayātu (1419h_). fatḥu alghafūri fī waḍ'i al'a'aydī 'alā al-ṣudūri (taḥqīqu muḥammadin ḍīā'i al-Raḥmāni al'a'a'ẓamiyyi ṭ maktabatu alghurabā'i al'a'athariyyatu

ṭāriqu bnu 'awaḍi Allāhi (1422h_). sharḥu lughati almuḥaddithi maktabatu abni taymiyyata

abnu ṭāhirin a'abū al-faḍli muḥammadun al-maqdisiyyu (1417h_). shurūṭu al-'ā'a'immati al-sittati (a'tanā bihā 'abdu al-fattāḥi a'abū ghuddata maktabu al-maṭbū'āti al-'islāmiyyati

abnu al-ṭallā'i muḥammadu bnu farajin almālikiyyu (1424h_). a'aqḍiyatu rasūli Allāhi)taḥqīqu muḥammadin ḍīā'i al-Raḥmāni al'a'a'ẓamiyyi ṭ dāru al-salāmi

abnu 'abdālbarrin (1423h_). aliāstī'ābu fī ma'rifati al-'ā'aṣḥābi (taḥqīqu 'ādilin murshidin dāri al-'ā'a'lāmi

abnu 'abdiāilhādy muḥammadu bnu a'aḥmada (1424h_). al-ṣārimu al-mankī fī al-raddi 'alā al-subkīy (taḥqīqu 'aqīlin al-muqaṭṭiriyyi mu'uassasatu al-rayyāni

abnu 'adiyyin 'bdālilhu al-jurjāniyyu (1409h_). al-kāmilu fī ḍu'afā'i al-rijāli (taḥqīqu suhaylin zakārin wayaḥyā ghazāwiyyun ṭ dāru al-fikri

abnu al-qayyimi muḥammadu bnu a'abī bakrin (1416h_). zādu al-ma'ādi fī hadyi khayri al-'ibādi (taḥqīqu shu'aybin al-'urnu'ūṭi ṭ mu'uassasatu al-risālati

a'abū ṭalḥata muḥammadu yūsufa ḥāfiẓin (1442h_). nubdhatun 'ani al'ustādhi al-duktūri muḥammad ḍīā'i al-Raḥmāni al'a'a'ẓamiyyi nashratun raqmiyyatun

abnu mardūʾayhi (1410h). thalāthatu majālisa min aʾamālī alḥāfiẓi aʾabī bakri abni mardūʾayhi (taḥqīqu muḥammadin ḍīāʾi al-Raḥmāni alʾaʾaʿẓamiyyi dāru ʿulūmi alḥadīthi

alhaythamiyyu nūru al-dīni ʿaliyyu bnu aʾabī bakrin (d.t.). majmaʿu al-zawāʾidi wamanbaʿu alfawāʾidi (taḥqīqu ḥusayni sulaymin aʾasadin al-dārāniyyi dāru almaʾamūni lil-turāthi

Encyclopedia of Authentic Hadiths, Named ‘Al-Jami Al-Kamil fi Al-hadith Al-Sahih Al-Shamil by Al-A'zami: A Descriptive and Critical Study

Mohammed Yusuf Abu Talha[1]

Abstract:

This paper is a descriptive and critical study of the largest encyclopedia of authentic hadiths by Dr. Al-A'zami. The author was born in a Hindu family, and he embraced Islam in his youth. He studied Islam and excelled in hadith and religions. He is considered one of the greatest muhaddiths of his era. He has valuable books on Hadith and Religions, culminating in this great encyclopedia. He wrote it in response to the request of many people from various groups for a comprehensive book that contains authentic hadiths. He arranged them into books and chapters and included in each chapter the authentic hadiths according to his opinion. with verification of authenticity and study of the chain of narrators. The authentic hadiths exceeded 16000 with repetition. In addition, he mentioned the famous unauthentic hadiths in the verification to explain their status. This study is meant to highlight the author’s method in understanding authentic hadiths and preparing this encyclopedia, in addition to emphasizing the applied methodology of hadiths' verification and studying the chain of narrators. The paper also involves some remarks on this encyclopedia and the author’s opinion about it.

Keywords: Al-A'zami, Hadith scholars, Encyclopedia of authentic hadiths, Al-Jami Al-Kamil.

(1) College of Arabic Language And Islamic Studies - Jamia Mohammadia Mansoora (Malegaon - India)

mdyusuftalha@gmail.com